الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية

الفصل الأول

ما قبل الثورة

obeikandl.com

obeikandl.com

صناعة المرشح البديل

فتح التعديل الدستوري المقترح لانتخاب المرشح لموقع رئيس الجمهورية، من بين أكثر من مرشح، الباب واسعا للنقاش والجدل العام، حول عدد كبير من القضايا ذات الصلة بهذا التعديل، بهدف الحؤول دون تفريغ هذا التعديل من مضمونه، وتحويل عملية انتخاب المرشح للرئاسة إلى استفتاء مقنن، أو إعادة انتاج لتلك الممارسة(الاستفتاء)، التي ينبغي أن تصبح في ذمة التاريخ، وقد تمحور النقاش العام حول تعديلات أخري ممكنة في بعض مواد الدستور وبلورة وصياغة شروط هذا الترشيح حتي تكون ديموقراطية، وتضمن تكافؤ فرص المرشحين، وكذلك تشكيل اللجنة المشرفة علي هذه الانتخابات، وضمان حيدتها ونزاهتها وموضوعيتها، في تلقي طلبات الترشيح وفحصها، وإعلان قائمة المرشحين ومراقبة العملية الانتخابية، وما دون ذلك من القضايا المهمة وثيقة الصلة بالممارسة الديمقراطية في مصر.

ولاشك أن هذا النقاش العام مؤشر في الحيوية والاستجابة والديناميكية التي تميز الجماعة السياسية والناشطين في مصر، وقدرتها علي التعامل مع التفاعلات والتداعيات التي تترتب علي هذا التعديل، كما أن لهذه القضايا جميعا طابعا عاجلا لا يحتمل التأجيل، حتي لا يفاجأ الجميع بشروط تعجيزية تمت صياغتها في غيبة الفاعلين والرأي العام، خاصة أن الجدول الزمني لإقرار هذه الإجراءات معروف سلفا ومحدد بمدة قصيرة.

بيد أنه من المهم أن تجد القضايا التي يمكن النظر إليها علي أنها آجلة حيزا في هذا النقاش، ذلك أن التعديل المقترح يخرج إلى حيز الوعي، أسئلة كثيرة وقضايا كبيرة تستلزم الوعي بها، والعكوف علي دراستها من الآن، واستلهام مقاربات معالجتها وحلها، ربما بنفس الدرجة التي يشارك الجميع بها الآن في القضايا العاجلة والملحة.

من بين هذه القضايا تبرز قضية صناعة مرشح الرئاسة من بين صفوف المعارضة

والمستقلين والناشطين، أو المرشح البديل لمرشح الحزب الحاكم والحكومة والدولة، ذلك أن مسألة اختيار هذا المرشح ليست مسألة فردية تقتصر علي ذات المرشح، بل هي عملية جماعية واجتماعية وسياسية عامة، كما أنها ليست بالضرورة مرتبطة بجينات رئاسية تتوافر في المرشح الفرد لهذا المنصب الرفيع، تشكلت هكذا مرة واحدة أو خصه الله بها دون بقية البشر، بل هي تركيبة عقلية وسياسية وثقافية جماعية واجتماعية وتاريخية، يتم في إطارها صقل وصناعة هذا المرشح، وتأمين استحواذه علي مواصفات ورؤي وتطلعات، تتماشي مع احتياجات ورغبات المواطنين علي الصعيد الوطني العام، وتتجاوز بذلك الحلقات الضيقة من دوائر النخبة السياسية والثقافية المتمركزة في حيز جغرافي ضيق غالبا ما يكون في العاصمة.

وحتي يمكن للمعارضة أن تفكر في هذا الأمر، لابد أولا من تقليص أية أوهام تتعلق بحصول مرشحها في الانتخابات الرئاسية المقبلة والوشيكة علي نسبة يعتد بها من الأصوات في مواجهة المرشح الرسمي للدولة والحكومة والحزب الوطني، فثمة الآلة الحزبية القوية للحزب الحاكم، وسيطرته علي مقاليد الأمور ومساندة الآلة الإعلامية الرسمية ومعرفة الجمهور بانجازاته وافتقاد تقاليد المنافسة في الحياة السياسية، وفوق ذلك ثمة الخيط الرفيع والدقيق الذي يربط جمهرة الناخبين بالدولة خوفا أو طمعا، وهو الأمر الذي أنتج ثقافة توحد بين قطاعات كبيرة من الناخبين وبين الدولة ومرشحيها، إن للرئاسة وإن للانتخابات في مستوياتها التشريعية والمحلية وظروف أخري كثيرة لا يتسع المجال لشرحها.

ودون أي انتقاص من أي من المرشحين المحتملين، لا من تاريخهم ولا من أوزانهم في الحياة السياسية أو جدية توجهاتهم أو قدراتهم القيادية، فإن عملية اختيار مرشح لمنصب الرئاسة يحظي بالسمات والقدرات التي تؤهله لمنافسة المرشح الرسمي، هي عملية تتخلق في أفق زمني يتراوح بين المدي الزمني المتوسط والمدي

الزمني الطويل.

إذ لابد أن يحظي مثل هذا المرشح بإجماع وتأييد جميع الأحزاب والقوي السياسية، التي تتطلع إلى التغيير في السياسات والتوجهات، أي أن يشكل هذا المرشح قاسما مشتركا أعظم بين المصالح العريضة لقوي اجتماعية وسياسية متباينة، وأن يجسد في شخصه(أي في رؤاه وتصوراته وبرنامجه للتغيير) إرادة قطاعات كبيرة من المواطنين علي الصعيد العام، وأن تتقاطع في خطابه خطابات فئات عريضة من المواطنين، وأن يمثل مرآة تري هذه الفئات فيها مصالحها وتطلعاتها.

ولن يتأتي هذا الإجماع وهذا الالتقاء للمصالح المتعارضة لقطاعات كبيرة من المواطنين، إلا عبر تشكيل منتديات ثقافية وسياسية ومعامل وحلقات لإنتاج الأفكار والتوصيات، تستطيع أن تتلمس احتياجات المواطنين ومشكلاتهم وتطلعاتهم، وترجمتها في مطالب واضحة، ضمن البرنامج الذي يستند إليه في ترشيحه لشغل هذا المنصب.

ولاشك أن صناعة مثل هذا المرشح ليست فحسب مسألة ثقافية أو فكرية يمكن انتاجها عبر هذه المنتديات ومختبرات إنتاج الأفكار، بل أن الممارسة والمعايشة في الواقع لهموم المواطنين في المواقع البعيدة والقريبة تلعب دورا كبيرا في إنتاج مثل هذه الشخصية، فهذه الممارسة هي التي ستكسبه القدرة علي اقتراح الحلول، وبناء التحالفات وصياغة الحلول الوسط والممكنة والمتوازنة في الواقع، بعيدا عن الأمنيات والرغبات التي قد تتجاوز الواقع الراهن.

وبرغم ذلك، فإنه ليس من المتصور أنه حتي إذا ما توافرت هذه الشروط سيكون النجاح مضمونا منذ المرة الأولي للترشيح، فالخبرات المعروفة في هذا المجال تشير إلى عدم نجاح مرشحين مثلا للرئاسة الفرنسية برغم توافر هذه الشروط، فلم ينجح ميتران في الفوز بمقعد الرئاسة إلا في عام١٩٨١، برغم ترشيحه لهذا المنصب مرارا وتكرارا قبل ذلك التاريخ، كما أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك خضع لهذا

المسار.

إن المدلول الحقيقي لهذا المسار الطويل هو تراكم الخبرة والقدرة علي استخلاص الدروس وتجنب التكتيكات الخاطئة: واستيعاب أمثل للواقع وتغير الظروف، وهو ما يصقل خبرات المرشحين وينمي قدراتهم علي استقطاب أصوات الناخبين حتي من تلك المعسكرات التي لا ينتمي إليها المرشحون.

إن المناخ السياسي المفروض علي المعارضة والمستقلين والناشطين في مصر منذ فترة طويلة لم يسمح ببدء هذه العملية مبكرا بسبب قانون الطوارئ المفروض منذ عام١٩٨١، وتقييد التعددية وانحياز الادارة والأمن وانعدام تكافؤ الفرص في الإعلام والدعاية والتعبير، ومن ثم فإن أحد أهم جوانب هذه العملية، أي عملية صناعة المرشح البديل، ترتبط ارتباطا حاسما بتوفير الضمانات الديمقراطية الحقيقية لمثل هذه العملية، أي التواصل مع الجمهور وحرية الحركة والتنظيم والتعبير، ورفع القيود الأمنية، وتطوير قوانين مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء قانون الطوارئ، وتكافؤ فرص مخاطبة الجمهور عبر وسائل الإعلام وضمان التمويل الوطني للحملات الانتخابية والتكافؤ والمساواة في الإنفاق.

ولاشك أن هذه المعركة العاجلة لتأمين مناخ ديمقراطي في مصر، هي اللبنة الأولي التي تمهد المعارضة لإعداد مرشحها المنافس، ودون تأمين هذه الشروط في المرحلة المقبلة سيتعذر - إن لم نقل سيستحيل - تقديم مرشح منافس يمتلك القدرة والأهلية والصلاحية لتمثيل إرادة الأغلبية ومصالحها وتطلعاتها في التغيير، بل ستستثمر الحكومة والدولة الموقف لصالحها في تأكيد القول بعدم وجود البديل وأن ليس في الإمكان أبدع مما كان، وتسير الأمور بالطريقة المعهودة، أي تزعم الحكومة والدولة أن المعارضة عاجزة عن تقديم البديل، وأن الواقع المصري قاصر بطبيعته عن التعامل مع الديمقراطية، وذلك بهدف تزيين الأمر الواقع والتوقف عن استكمال مقومات الإصلاح الحقيقي.

يبقي بعد ذلك أن حصول المرشح البديل علي نسبة عالية من الأصوات، ولكنها لا تؤهله لشغل المنصب، سيمارس تأثيرا بينًا في المستقبل علي السياسات التي يتبناها مرشح الدولة والحزب الحاكم، كما أن لدي مصر سياسيون محنكون يتفوقون علي عديد من الوجوه المعارضة التي برزت في عديد من الدول في الآونة الأخيرة بشرط توفر مناخ ديمقراطي.

الطوارئ: حالة أم نظام؟

ثمة كلمات عديدة حفل بها المشهد السياسي في مصر منذ عدة سنوات، وبدت في الكثير من الأحيان كما لو كانت مفتاحا لفهم ما يجري في مصر، وما يدخره المستقبل المنظور للمصريين، مثل كلمة الحوار والمفاوضات وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر والتوافق الوطني، وتعلقت آمال الكثير من الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية والفكرية والمنظمات المدنية والفاعلين السياسيين بتحول هذه المفردات في حياتنا السياسية، إلى واقع ومضمون حقيقي في مجري التحول الديمقراطي لمصر.

بيد أن ما جري ويجري في مصر المحروسة كان مفارقا في الأغلب لمضمون ومعني هذه المفردات، ومخاصما لآمال القوي السياسية المختلفة بجميع أطيافها، بل الأكثر من ذلك أن مضمون هذه المفردات تناقض بطريقة لافتة للنظر، مع مجريات الواقع وتطورات الأمور، إزاء عدد كبير من قضايا التحول الديمقراطي في البلاد.

والمفارقة أن الخطاب الرسمي والإعلامي استلهم هذه الكلمات والمفردات، ووضعها في سياق خطاب واعد بالتغيير والتحول الديمقراطي المتدرج والمبرمج، والمنبثق من الداخل، والرافض لضغوط الخارج وأجندته المعلنة_ التي لا تلائم وفق هذا الخطاب_ مصالحنا وخصوصيتنا، وتكاد تتم هذه العملية وتترسخ في التصريحات والدعاية السياسية والإعلامية، إلى الحد الذي يصعب معه في الواقع التمييز بين الخطاب الرسمي السياسي والإعلامي وبين خطاب المعارضة والنشطاء.

في هذا السياق غير المتوازن والغامض تجئ موافقة مجلس الشعب علي مد العمل

بقانون الطوارئ، بأغلبية ٢٥٧ عضوا ورفض ٩١ عضوا، من إجمالي عدد الحاضرين ٣٧٨ عضوا لمدة عامين آخرين أو لحين صدور قانون مكافحة الإرهاب.

ويلقي هذا التمديد لحالة الطوارئ الضوء علي العديد من السياسات والمواقف الحكومية خلال الآونة الأخيرة خاصة توسيع دائرة الاشتباك والتخاصم مع كثير من الفئات والمهنيين والنشطين كالقضاة والصحفيين وغيرهم والقبض علي كثير من النشطاء بتهم اعتقد الكثيرون في الآونة الأخيرة أنها لم تعد قائمة، كحيازة منشورات والتجمهر وإهانة مؤسسات الدولة، وترتكز هذه السياسات والمواقف علي نية الاحتفاظ بحالة الطوارئ قائمة، ولو كانت النية متجهة لإلغائها ووقفها لما تورطت الحكومة في سياسة البحث عن الخصوم وتوسيع دائرة المعارضة والاشتباك مع مطالب الفئات المختلفة.

لا تصمد الحجج الرسمية المقدمة في معرض تبرير تمديد العمل بحالة الطوارئ أمام النقاش والجدل والواقع والمعطيات، ذلك أن أبرز الحجج التي تساق علي لسان المسئولين هي أن حالة الطوارئ تم تطبيقها وسيتم تطبيقها في أضيق الحدود وإزاء فئات محددة من الجرائم خاصة الإرهاب والمخدرات، ولو كان الأمر كذلك بالفعل لأمكن للحكومة وفقهائها القانونيين تحديد ذلك صراحة وتعيين المجالات والجرائم والقضايا التي تخضع لقانون الطوارئ واستثناء ما دونها صراحة، وعلي نحو واضح، خاصة ما تعلق بمجال الحريات العامة والنشاط السياسي والأحزاب وحريات التعبير والتنقل.

والاحتجاج السلمي وإنشاء الأحزاب وإصدار الصحف، ولكن الحكومة تعلم علم اليقين أن قواعد القوانين عامة ومجردة وموجهة للجميع ويمكن انطباقها علي الجميع، إلا إذا تم النص علي ذلك صراحة ودون لبس والتباس، أما الاكتفاء بالكلام المرسل غير الملزم لأصحابه بعدم انطباق بنود قانون الطوارئ علي المواطنين والأنشطة السياسية المختلفة فهو أقرب إلى التهديد والوعيد والسيف المشهر ضد

المواطنين لردعهم بقانون الطوارئ حتي لايقعوا تحت طائلته، وأن الحكومة والسلطة التنفيذية قد تغض الطرف عن تطبيق بعض بنود قانون الطو ارئ مع المواطنين وفق الكيفية والآلية التي تختارها دون التزام وإلزام تشريعي واضح ومقنن.

بالإضافة إلى ذلك فإن الوقائع ومجريات الأمور تفضي إلى القول بأنه غير صحيح بالمرة عدم انطباق قانون الطوارئ علي المواطنين، بعيدا عن الإرهاب والمخدرات، حيث استخدمت الطوارئ ضد قوي سياسية ونشطاء في مجال حقوق الإنسان وبعض رجال الأعمال مثل اعتقال أصحاب شركات الصرافة، كما أن الأكمنة الأمنية وما يصاحبها من قبض وتفتيش تتم وفق قانون الطوارئ، كذلك الأمر بالنسبة للمظاهرات والتجمعات السلمية وطرق إنهائها وفضها.

أما الحجة الثانية البارزة التي ترددت علي ألسنة المؤيدين للحكومة من المسئولين والنواب لتمديد حالة الطوارئ لعامين آخرين، فهي التي تتعلق بضيق الوقت عن إصدار قانون مكافحة الإرهاب وحاجة هذا القانون لتعديل بعض مواد الدستور والتعقيدات التي ترافق ذلك، وهي حجة تتناقض مع الطريقة والكيفية والآلية التي عمقتها الحكومات السابقة واللاحقة في إصدار وتحضير القوانين وسنها وصياغتها وفق الأغراض والأهداف والأجندة التي تصوغها الحكومة والدوائر الحاكمة، ويشهد الجميع في الداخل والخارج بالإنجازات غير المسبوقة لحكومات العهد الحالي في المجال القانوني والتشريعي وفق قوانين الطلب الحكومي.

في هذا السياق فإن مجلس الشعب سبق أن أصدر قانونا لمكافحة الإرهاب عام١٩٩٢ برقم٩٧ وإذا ما أضفنا إليه باقي المواد في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية لكان ذلك رادعا لأي خروج عن الشرعية أو تهديد للأمن القومي.

وإذا عرفنا أن القانون المزمع إصداره لمكافحة الإرهاب قد يتعرض بالتعديل لبعض أهم مواد وبنود الدستور المصري في مجال الحريات العامة والشخصية كما

أشارت إلى ذلك بعض الصحف، لتبين لنا ضعف هذه الحجج الرسمية وعدم استقامتها وأن الهدف منها مجرد تمرير قانون الطوارئ وتهدئة خواطر الرأي العام إلى أجل مسمي.

ولاشك أن ضعف هذه الحجج وهشاشتها لا يعني بالضرورة أن مخاطر الإرهاب غير قائمة، أو أنها لا تستدعي بالضرورة احتياطات وتدابير خاصة أو أن خطر السموم البيضاء والمخدرات ليس قائما، أو أن التحديات للأمن القومي المصري غائبة، بل يعني أن هذه المخاطر قائمة وتدركها المعارضة والحكومة علي حد سواء، بيد أن الفارق يكمن في كيفية التعامل معها، فالحكومة تستند إليها لوقف الإصلاح وتعويق مفرطة الحياة السياسية والحزبية وحجب أفق التحول الديمقراطي إلى أجل غير مسمي، بينما تسعي المعارضة إلى التمييز بين الأمرين فلا مانع من التصدي للإرهاب وتقليص خطر المخدرات

عبر إجراءات واحتياطات وتدابير ليس من شأنها بالضرورة تعويق الحريات العامة وتجميد الحياة السياسية، ووأد إمكانات وآفاق الإصلاح الدستوري والسياسي في مصر.وسواء كان مطلب وقف وإلغاء حالة الطوارئ جزءا من وعود الرئيس خلال حملته الانتخابية الرئاسية أو جزءا لا يتجزأ من المطالب الديمقراطية للقوي السياسية المختلفة، فإن نتائج مد العمل بقانون وحالة الطوارئ ليس مجرد خطوة إلى الوراء بل خطوات إلى الوراء، تتناقض مع مستلزمات وضرورات التحول الديمقراطي الحقيقي وليس الوهمي، ذلك أن سيادة القانون العادي ووجود القاضي الطبيعي هي الأصل، أما حالة الطوارئ فهي استثناء حتي وإن استمرت لأكثر من٢٧ عاما، فالاستمرار لن يمنحها المصداقية ولن يضفي عليها مطلقا مواصفات الوضع الطبيعي والعادي، وهو أمر مؤكد في جميع الأنظمة القانونية المعمول بها في جميع الدول الديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه الأنظمة القانونية لم تغفل إمكانية حاجة المجتمع والدولة لفرض حالة الطوارئ، بل حددت

الشروط الضرورية التي تتوافر وتفرض اللجوء إلى هذه الحالة الاستثنائية في فرنسا حدد الدستور شروط فرض حالة الطوارئ وصلاحية رئيس الجمهورية في إطارها وفرضها وذلك في حالة تهديد السلامة الإقليمية للبلاد وتعطيل أداء السلطات العامة أو التهديد بالانفصال عن الإقليم، كما أنه في مصر يخول الدستور رئيس الدولة الحق في فرض حالة الطوارئ لمواجهة مخاطر تستدعي اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة مخاطر تهدد الأمن القومي، وحدد فقهاء القانون الدولي الحالات التي يجوز فيها فرض هذه الحالة مثل حالة الحرب والتهديد بها وحالات الكوارث الطبيعية. ويمكننا علي نحو أولي تحديد نتائج العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين آخرين في مصر، يجئ في مقدمة هذه النتائج تعزيز القبضة والسيطرة الأمنية علي مقدرات البلاد والعباد

وهو ما يعني تقليص المجال السياسي لصالح المجال الأمني، وذلك يفضي بطبيعة الحال إلى تقييد الحريات وانتقاص حقوق المواطنة المكفولة في الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، يعقب ذلك أو يسبقه تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية علي حساب التشريعية وتقليص آليات المحاسبة والرقابة والشفافية والتقييم لسياسات ومواقف الحكومة والرئيس باعتبارهما جناحي السلطة التنفيذية، والإخلال بمبدأ التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك عبر توسيع الصلاحيات الاستثنائية للحكومة والرئيس والحاكم العسكري أو من ينيبه، وتشكيل محاكم ذات طبيعة خاصة غير المحاكم العادية، وهي أمور تصب جميعها في اتجاه تقييد المجال العام والخاص المواطنة لكافة الفئات، ويبقي ذلك قائما في صلب الممارسة حتي بافتراض التزام الحكومة بتجنب تطبيق قانون الطوارئ في حالات كثيرة ذلك أن البنية التشريعية بمجملها يتم تطويعها للتلاؤم والتأقلم مع هذه الحالة الاستثنائية، ومن ثم فإن الطوارئ في السياق الراهن ليست مجرد حالة بل هي نظام.

ظاهرة ويكيليكس والسلطة الخامسة

تسريبات ويكيليكس السابقة واللاحقة ليست مجرد نميمة أو ظهور لبعض الوثائق التي يفترض بها أن تكون سرية أو غير مسموح بالاطلاع عليها من قبل الجمهور،

ذلك أن هذه التسريبات تنخرط في ظاهرة أكبر، تطورت في العقود الأخيرة ألا وهي الفضاء الالكتروني الافتراضي الذي يسمح بهامش كبير لتداول وتبادل المعلومات وفوق ذلك بل وقبل ذلك يسمح للمواطنين بالحركة وحرية التعبير في مواجهة الدولة.

وهذه التسريبات ليست بالتأكيد مؤامرة بل تمثل ظاهرة مرتبطة بتطور علاقة المواطنين بالدولة الديمقراطية وحركة هؤلاء المواطنين لانتزاع الحق في اعتبارهم فاعلا سياسيا مستقل الإرادة، في مواجهة الدولة، وارتبطت هذه الحركة في طورها الحالي بمبادرة ويكيليكس وبموقعه علي الإنترنت، هذه الشبكة العنكبوتية التي تتيح تكوين المواقع الإلكترونية وتكفل الحماية والأمن لمؤسسيها ومستخدميها عبر أنظمة معقدة، وذلك فضلا عن استخدام ويكيليكس لمزيد من التحصينات والاحتياطات الأمنية الالكترونية والتي استحال معها علي أجهزة المخابرات والحكومات المعنية بهذه التسريبات وقف نشاطه وإلغائه من الفضاء الإلكتروني.

تحظي ظاهرة ويكيليكس بجدل عالمي كبير يشارك فيه العديد من علماء الاجتماع والمؤرخين والدبلوماسيين وخبراء الإعلام الجديد والتقليدي والصحفيين في الغرب، حول تأثير هذه الظاهرة وحدود هذا التأثير ومضمونه والرهانات الأساسية والتحديات التي تثيرها هذه الظاهرة إزاء الحكومات والدول والمواطنين.

ويتركز مضمون هذا الجدل حول الشفافية وحق المواطنين في تداول المعلومات والمعطيات بل ومعرفة التفسيرات والتأويلات التي تتضمنها، والسياق الذي

وردت به، وحقيقة الأمر أن ظاهرة ويكيليكس قد دفعت إلى حيز النقاش العام في المجتمعات الديمقراطية قضية العلاقة بين المواطن والدولة، ونهاية عبارة خرافة أسرار الدولة وشكل الدبلوماسية المقبلة وقضية العدالة التي تسبق القانون والحق، وغيرها من القضايا الشائكة التي تمس جوهر الديمقراطية وممارستها.

تنخرط ظاهرة ويكيليكس وفق منظور هذا النقاش في إطار حركة المواطنين ضد الدولة، وجدل سلطة الدولة والسلطة المضادة لها، الممثلة في المواطنين، تلك الدولة التي تحتفظ بنواة من الإسرار تعتقد أنها ضرورية للحكم، وهؤلاء المواطنون الذين يهمهم الاطلاع علي المعلومات والمعطيات من قبل من اختاروهم ليمثلوهم في مستويات الحكم المختلفة، خاصة مع تدهور أنماط الاتصال بين الدولة والمواطنين حول مختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر العولمة.

وفي هذا الإطار فان ظاهرة ويكيليكس تمثل الجيل الثالث من حركة المواطنين الطامحين إلى المعلومات وتقليص سطوة الدولة عليها، وتهدف هذه الحركة إلى جعل المواطنين فاعلين سياسيين جنبا إلى جنب مع الفاعلين الآخرين، وذلك ضمن عشرات الآلاف من الجمعيات والمنظمات التي تغطي كل المجالات ضمن تحقيق هذا الهدف.

تأتي هذه الموجة الثالثة من حركة المواطنين بعد الجيل الأول من تطور حركة المواطنين الممثلة في جمعيات أطباء بلا حدود والجيل الثاني الممثل بجمعيات مناهضة العولمة والتي ارتكز نشاطها علي مهاجمة الأسباب وراء المعاناة الإنسانية وليس بنتائج هذه المعاناة.

وقد حظيت هذه الحركات بمختلف أجيالها بدعم المواطنين في مختلف الدول الديمقراطية، واستفادت من دعم دافعي الضرائب والمتطوعين من المواطنين في صفوفها وشكلت مؤسسات وآليات عمل وأساليب خاصة بها في مجال ممارستها لأنشطتها وأصبحت تحظي بثقل سياسي مهم وبدعم الرأي العام في هذه البلدان.

بيد أن ظاهرة ويكيليكس تتميز عن غيرها من جمعيات ومبادرات الجيل الأول والثاني من حركة المواطنين، بأنها تمتلك طابعا نضاليا، حتي ولو كان افتراضيا ضد الحرب، وخاصة الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان ويتوافق ظهورها مع ظهور عصر حقوق الإنسان وما يعنيه ذلك من تعزيز لحقوق المواطنين ضد الدولة.

يعلن مؤسس موقع ويكيليكس أنه مدافع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير ويحظي بدعم من جماعات حقوق الإنسان والأكاديميين والصحفيين والإعلاميين، كما يعلن أنه ليس مهووسا بالعداء للأمريكيين، وبناء علي ذلك فانه أصبح بطلا في نظر هؤلاء ومدافعا عن حق المواطن في المعلومات والمعطيات وتبادلها ويحظي بدعم المتعاطفين مع قضيته في بلدان كثيرة.

تخلق ظاهرة ويكيليكس تحديات كبيرة يصعب معالجتها للدول والحكومات، في مقدمتها حرية تداول المعلومات ومفرطتها وتبادلها بين المواطنين وجعل المواطن فاعلا سياسيا مستقلا، وتحويل المبادرة الفردية إلى مشروع جماعي للمواطنين لتقليص سطوة الدولة علي المعلومات، وخلق أنماط جديدة للاتصال السياسي بين الدولة والمواطنين حول مختلف العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإعادة الاعتبار للمواطن المشارك واستعادة ثقته المفقودة بالدولة، كل هذه القضايا والتحديات أصبحت الآن مطروحة للبحث في النقاش العام الذي يجري حاليا.

درج العرف ومنذ فترة طويلة ومع الدور المتصاعد للإعلام التقليدي المسموع والمرئي والمكتوب علي اعتبار هذا الإعلام بمثابة السلطة الرابعة في أية دولة بعد السلطات الثلاث المعروفة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

قد يكون من الممكن الآن أن نشهد ميلاد السلطة الخامسة التي يمكن أن تتمثل في مبادرات المواطنين في كل إشكالها وبصفة خاصة عشرات الآلاف من الجمعيات والمنظمات التي تغطي كل المجالات والأنشطة في الديمقراطيات الغربية وهنا تكمن أهمية ظاهرة ويكيليكس ضمن الجيل الجديد من حركة المواطن والذي يمثله

ويكيليكس إذ أنه قدم هذه السلطة الخامسة بطابع قوي ومثير للقلق للدول والحكومات ويثير العديد من التحديات أمام المؤسسات والأجهزة قد تصعب معالجتها، ذلك أن هذه السلطة الخامسة التي يمثلها ويكيليكس وغيره من الجمعيات والمبادرات تقفز فوق السيطرة ومتعددة الأوجه، وافتراضية يصعب الإمساك بها وملاحقتها قضائيا بل ويستحيل توحيدها وتنظيمها.

أصبح علي الدول والحكومات ان تواجه الحكم بلا أسرار، بلا نواة للأسرار التي كانت حتي وقت قريب تعد الركيزة الأساسية للحكم وأن تستعد الدول والحكومات لتقليص هذا التوجه الميكافيللي في السياسة والحكم وأن تشرك المواطنين في اتخاذ القرار بمستوياته المختلفة علي الصعيد المحلي والوطني وأن تقر للمواطن بحقه في تداول المعلومات وتبادلها دون خوف من بطش الدولة و أجهزتها من ناحية أخري فإن الدول والحكومات سوف تواجه تحديات صعبة تفرضها هذه السلطة الخامسة الجديدة إذا ما قدر لها الاستمرار وتمكنت من خلق آليات وقواعد وأساليب وميثاق للعمل يستطيع أن يوجه سلطتها الرقابية وتتجاوز الصعوبات التي تواجهها.

الدولة والدين ومشروع النهضة

الدولة الحديثة هي أحد منجزات الحضارة الحديثة وأحد تجلياتها التنظيمية والعملية وذلك بصرف النظر عن المشكلات التي تكتنف وجودها في الوقت الراهن.

أي تبقرطها المفرط، وتهميش الفرد واغترابه وتحوله إلى مستهلك، وما دون ذلك من المشكلات، وتقوم الدولة الحديثة علي الفصل بين الدولة والدين، أي تأسيس نظام جديد للمشروعية بدلا من المشروعية الدينية التي كان يمنحها الكهنة والإكليروس للمملوك والحكام، وهذا النظام الجديد للمشروعية هو العلمانية أي ارتباط مشروعية الحاكم بالانتخاب والتصويت من قبل المواطنين، بعبارة أخري

قامت الدولة الحديثة علي مبدأ عودة الدين للدورين الخاص للأفراد والجماعات وانسحابه من الفضاء والمجال العام، وهذا الأخير يتأسس علي علاقات وقوانين وضعية تقرها مؤسسات تمثيلية وتشريعية تنوب عن المواطنين في تحديد وتقنين القواعد والنظم والمعايير التي تؤطر المجال العام.

في الحالة المصرية يفترض الاستمرار في مشروع النهضة والحداثة تأكيد مبدأ الدولة الوطنية الحديثة القائمة علي العلمانية. وهذا المبدأ يعني استبعاد الدولة الدينية كما يعني أيضا فهم العلمانية علي أنها ليست مبارزة بين الدين والدولة، وذلك يعني عمليا استبعاد العلمانية النضالية التي وجدت في مجري التطور الأوروبي ضد الكنيسة والتي مثلت صراعا حقيقيا بين قوي اجتماعية وحقيقية وثقافية حقيقة وليست متخيلة.

ولاشك أن الأمر في الحالة المصرية يستدعي بداية بلورة فهم أرقي وديناميكي للعلمانية يستبعد أولا هذه النضالية العلمانية، وهذا الاستبعاد لا يقوم علي أسس واعتبارات نفسية وإنما علي أسس إدراكية وخيارات عملية وسياسية تفرضها وقائع الأمور وتطورها في مجتمعاتنا. ذلك أن العلمانية ليست مبارزة بين الدين والدولة أو بين المؤيدين والمعارضين وإنما تحديد مجالات الدين وفعالياته وبلورة مجال السياسة والحكم، كما أن مثل هذا الخيار يحول دون الاصطدام بالوعي الجمعي الذي يشغل فيه الدين الإسلامي والمعتقدات الدينية مكانة حيوية ومحورية، ومن ناحية ثالثة فإن تطبيق العلمانية لا يعني بالضرورة علمنة المجتمع والدولة بالكامل فثمة نماذج تاريخية يمكن الاسسترشاد بها كالنرويج واليابان حيث لم تفض العلمانية في هذه النماذج إلى علمنة كاملة للدولة والمجتمع.

من ناحية أخري فإن هذا التوجه إلى العلمانية لا يتعارض مع النص في الدستور علي أن دين الدولة هو الإسلام، أو أن الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع الرئيسية أو أنها المصدر الرئيسي للتشريع، فالمهم هو عدم تأثير هذا النص علي

منظومة القيم الحديثة السياسية التي تتأسس عليها الممارسة بالمواطنة وحقوق التعبير المكفولة دستوريا وحرية الاعتقاد وضمانات اللجوء إلى التقاضي والمحاكم والمساواة أمام القانون ومبدأ المسئولية الفردية وما دون ذلك من المباديء والقواعد التي تحدد إطارا سياسيا حديثا وعلمانيا للفضاء السياسي العام والعلاقة بين المواطن والدولة كما تكفلها مواثيق حقوق الإنسان الدولية والتي يمكن إدماجها في هذا النص.

ويترتب التوجه للعلمانية ضرورة إعادة الاعتبار لدولة القانون، وذلك يعني أن تخضع العلاقة بين المواطن والدولة للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها، وأن تتحرر هذه العلاقة من شبهة الرهبة والبطش والخوف من مؤسسات الدولة، وأداتها التنفيذية أي الحكومة كما يحدث في العديد من الأحيان كما يرتب ذلك ضرورة بناء وبلورة قانونية وصياغة وعي جماعي وشعبي بتطبيقه القانون وضرورته لحفظ التوازن الاجتماعي، وإنصاف أصحاب المظالم وضمان حماية الضعفاء من سطوة ذوي النفوذ والثراء. من ناحية أخري بناء ديناميكية فعالة ومؤثرة لمحاسبة الخارجين عن القانون وعقابهم وفقا للقواعد المقررة، وأن تتوافر في هذا العقاب عناصر السرعة والردع لإعادة الاعتبار للقانون والقضاء في نفوس المواطنين ذلك أن مصدر فقدان الثقة في القانون والدولة هو تفشي المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ وارتباط التقاضي بالقدرات المالية والمكانة الاجتماعية للمتخاصمين والأطراف المتنازعة.

والمطلوب في هذا الشأن هو أن يكون القانون جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، بحيث يمثل مرجعية لا غني عنها للفصل والتقاضي في المنازعات والخصومات أيا كانت أطرافها، المواطن، الدولة، أو الأشخاص الاعتبارية والمعنوية أي الشركات والمؤسسات.

وهذه المهمة تقتضي أولا تطبيق القوانين والقواعد المكملة لها في المجالات التي يتوافر فيها بنية تشريعية مقننة ومنضبطة، وهو ما تحفل به البنية التشريعية المصرية في

مجالات عديدة.

و ثانيا مواكبة التشريعات القانونية في المجالات النوعية الجديدة التي تطورت في إطار المجتمع والممارسة دون أن يتوافر لها أساس تشريعي يقنن تنظيمها وقواعدها ومجالات نشاطها وفاعليتها كتلك القضايا الناشئة عن التطورات العلمية والتكنولوجية والطبية مثل قضايا الموت الرحيم لتخليص المريض من الألم الذي لا يرجي منه شفاء أو الحمل خارج الرحم، أو الاستنساخ وقضايا الأمن المعلوماتي، وما دون ذلك من المشكلات المرهونة بالتطور العلمي في مرحلته الراهنة.

وفي هذا الإطار قد يكون من الضروري وضع ميثاق عمل مجمع عليه من كافة القوي السياسية والحزبية القائمة في الفضاء السياسي للمجتمع، ويكون لهذا الميثاق الأولوية علي ما دونه من التشريعات أو علي الأقل ينبغي أن تتوافق معه التشريعات ويشمل القيم السياسية العليا التي تؤطر حياة الجماعة الوطنية السياسية، وهذه القيم تلتزم بها الأغلبية وتعمل في إطارها وتعزيزها وليس تغييرها أو خرقها، والأغلبية المقصودة هنا بالطبع الأغبية البرلمانية وفقا للقيم السياسية الحديثة والديمقراطية فهي ليست ديمقراطية دينية أو عددية.

والعلمانية التي نحن بصدد الحديث عنها صيغة لا تستبعد الدين ولا تجعله عدوا لها وتعترف بمكانة العامل الروحي والديني في تاريخ البشر.

علي أن التوجه للعلمانية ـ بالإضافة إلى ذلك يتأسس علي نظرة للذات والآخر، لا تقوم علي التمجيد المفرط للذات أو إلصاق الموبقات بالآخر، ذلك أن النظر للآخر (الغرب) لا ينبغي أن يتأسس علي مقولة العداء الثابت الذي يحمله الغرب لنا فتلك خرافة تجد من يروج لها في الغرب والشرق علي حد سواء، فالغرب ليس وحدة جغرافية ثابتة كما أنه ليس كتلة سياسية ثقافية واحدة معادية لنا.

من ناحية أخري فإن النظرة لذاتنا علي أنها ثابتة ومتجانسة ومستمرة وتعلو علي النقائص هي نظرة أسطورية فليس ثمة ذات متجانسة علي الدوام، فأي ذات

منخرطة في التاريخ وليست متعالية عليه وتشمل تناقضات وتنافرات وتوترات تحملها علي الصراع والنزاع ولاشك أن خطاب تفرد ذاتنا ومنطقتنا بدعوي الخصوصية يثير مشكلات ذات طبيعة منهجية وعلمية فمفردات خطاب الفرادة الهوية والذات والقومية والخصوصية من شأنها أن تفضي إلى عدم انطباق المعايير الكلية علي هذه المنطقة من العالم، وترتب ضرورة البحث عن معايير خاصة بهذه المنطقة أي خصوصية تحليلية نابعة من شروط هذه المنطقة وملابسات تطورها وهي مشكلة يثيرها الإلحاح في تطبيق المعايير الكلية دون النظر إلى اختلاف شروط تطبيقها في واقع مختلف.

معا من أجل الوحدة الوطنية

انتمي إلى جيل لم يعرف الفتنة الطائفية. جيل كان مجبولا علي التسامح والمساواة بحكم فطرته وثقافته بالمعني الواسع لمفهوم الثقافة أي التقاليد والقيم وأنماط السلوك، التي نشأ عليها، وتناقلت إليه من الوسط المحيط، الآباء والأجداد والجيران والمدرسة ووسائل الإعلام التي كانت ممثلة آنذاك في الإذاعة المصرية.

كان بعض أبناء جيلي - ومن بينهم كاتب هذه السطور - يذهب إلى دروس الأحد في منزل عمدة القرية، التي كان يلقيها بعض القسس المسيحيين القادمين من المدينة، ولم يجد هؤلاء حرجا في ذلك، بل حفظ بعضهم تلك الترانيم وبعض آيات الإنجيل، ولم ينهنا أحد من الآباء أو الكبار من المسلمين عن حضور هذه الدروس، لأن أولئك وهؤلاء من المسلمين والمسيحيين كانوا يمثلون نسيجا واحدا متداخلا ومترابطا ومتعايشا، يصعب الفصل والتمييز بين مكوناته التاريخية والثقافية، باختصار لأن إرادة الفصل والتمييز لم تكن قائمة أصلا، ولم يفكر فيها أحدا، وكانت خارج أطر التفكير والوعي والفطرة السليمة السوية.

لم يعرف جيلي الفتنة الطائفية، بل لم يسمع عنها من الأصل، إلا منذ عقد السبعينيات وما تلاه من عقود.. مع تعاقب وتغير العهود وتقلبات السياسة

والأزمات المتلاحقة التي عانت منها مصر المحروسة ولم تنته من علاجها بعد.

لم يفعل مرور الزمن وتعاقب الأعوام وتقدم العمر، سوي ترقية هذه النواة الثقافية المكتسبة وتغذية تلك الفطرة السليمة والسوية التي كانت تميز جيلي والأجيال التي سبقته، بل أضاف التعليم والوعي والتنوير والخبرة وتبادلها مع الأوساط والدوائر التي اندمجنا فيها، وأصبحنا جزءا منها طبقات جديدة من المعارف، التي تغذي هذه الروح، روح الإنسانية المشتركة بين أبناء الوطن الواحد وربما بدرجات متفاوتة بين البشر جميعا.

غير أن الأهم من ذلك، أن تطور الوعي والمعارف والثقافة قد كشف لنا حقيقة وأبعاد هذا التوجه التلقائي والعفوي نحو التسامح والمساواة الذي ميز أبناء جيلي والأجيال التي سبقته، فأصبحنا ندرك أن المصريين في عمومهم لا يفصلون بحال من الأحوال بين الدين والأخلاق، تلك الأخلاق التي لا تعني لدي المصريين سوي الرحمة والعدالة وإغاثة المظلوم واستنكار الظلم والقسوة مهما كان مصدرها، وغير مقبول لدي عموم المصريين أن يرتبط التدين بالقسوة أو بالعنف بكافة أشكاله اللفظية والرمزية والمادية، كما أن مبررات هذه القسوة وهذا العنف مرفوضة كذلك مهما ارتفعت مكانة ونفوذ أصحابها.

ماذا حدث للمصريين؟ وكيف نحول دون تفاقم هذه الظاهرة التي تهدد النسيج الوطني التاريخي بين عنصري الأمة، وكيف تحول المصري المسيحي إلى ما يسمي الآخر كما لو كان قادما من إحدي الدول الأوروبية أو غير الأوروبية البعيدة رغم أنه يشارك أخاه المصري المسلم الوطن واللغة والثقافة والميراث الثقافي والأخلاقي والأرض والزرع والسكن؟

كيف نتحدث ذات اللغة ونتصرف ونسلك استلهاما لذات الثقافة وذات السحنة، ويتحول أحدنا إلى آخر يتوجب التسامح مثله في ذلك كمثل غيره من الشعوب والأقوام؟!

لاشك أن هذه الأسئلة الكبري تمثل معضلات وإشكاليات وتحديات من العيار الثقيل، وبحاجة إلى تكاتف جهود النخبة الثقافية بكافة تنوعاتها وأطيافها لتقديم مقاربات وإجابات حديثة وعصرية وتلائم احتياجات التطور الراهن والتوق إلى استعادة حيوية النسيج الوطني.

ورغم تعقد هذه الأسئلة وصعوبة الإجابة عنها، إلا أنه بمقدورنا أن نسوق بعض عناصر الإجابة القابلة للحوار والنقاش والجدل، فباديء ذي بدء ألفنا نحن المصريين - والمثقفين منا علي نحو خاص - الركون إلى قوة هذا النسيج الوطني المصري، الذي ربط ويربط بين المصريين مسلمين ومسيحيين، بل وقدرة هذا النسيج الأبدية والسرمدية والذاتية علي مقاومة آثار التغير الذي شهدته مصر والعالم خلال العقود المنصرمة علي تماسك النسيج الوطني، واستندنا إلى التسليم بحتمية بقاء التماسك الوطني والوحدة بين عنصري الأمة دون تدخل منا.

وهذا التفكير ذو الطابع السكوني الجامد يتجاهل قدرة موجات التغير والتغيير، علي أن تطال أكثر الأشياء ثباتا في اعتقادنا، وأنه ليس هناك من الأشياء والظواهر ما يحظي بمناعة وحصانة ضد التغير، من المؤكد أن مصر علي نحو خاص تحظي بالقدرة علي الجمع بين الثبات والتغير في آن، وأن الاستمرارية التاريخية تطبع تاريخ كافة الظواهر في مصر فثمة القديم والجديد، المحلي والوافد، الأصيل والمقتبس في غالبية المكونات الثقافية والسياسية وربما الدينية أيضا.

بيد أن ذلك لا يبرر الاطمئنان واليقين وأن تترك الأمور علي ما هي عليه حتي نفاجأ بتحول التغيرات الصغرى إلى تراكمات كبيرة تخلق ظواهر نفاجأ بها وكأننا لا ندري عنها شيئا، ومن ثم فإن العكوف علي دراسة وبحث مظاهر التغير واحتواء مضاعفاتها وآثارها يمثل صمام الأمان بوضع خطط وسياسات للحفاظ علي الوحدة الوطنية وتماسك النسيج الوطني.

علي صعيد آخر فإن عموم المصريين وفي حقب طويلة من تاريخهم القديم كانوا

يرون في الدين والتدين مستودع الرحمة والعدل والخلاص من الظلم، ومن ثم فإن الدين في الآونة الراهنة أصبح طريقا للخلاص كبديل للخلاص الاجتماعي والسياسي ومعالجة قضاياهم، ولاشك أن التمركز حول الخلاص الديني قد أفضي إلى تهميش مسار الخلاص الاجتماعي والسياسي، وأبعد أعدادا كبيرة من المصريين مسلمين ومسيحيين عن المشاركة في الحياة السياسية، والتوافق حول مسالك ودروب مختلفة لصياغة معالم الخلاص السياسي والاجتماعي، وقنع هؤلاء بالسلبية والتحصن خلف المعتقدات الدينية والأطر العقائدية.

يضاف إلى ذلك أن تفكك العالم ثنائي القطبية وتآكل المشروعات الكبري قد ساهم في العودة إلى الهويات الفرعية الدينية علي نحو خاص لمواجهة تفتت الهويات الكبرى الجامعة التي تتجاوز الخصوصيات العرقية والدينية والثقافية.

ولمواجهة آثار وتداعيات موجات التغير علي النسيج الوطني في مصر لابد من التشديد علي ضرورة الانخراط الجماعي لعموم المصريين في أطر وفاعليات مدنية وسياسية لتحقيق خلاصهم الاجتماعي والسياسي عبر تطور الديمقراطية والمشاركة وتعميق قيم ومبادئ الدولة المدنية الحديثة واستكمال مشروع الدولة الحديثة عبر التشريعات والقوانين التي تترجم هذه المبادئ وتجعل منها واقعا ملموسا في حياة المصريين وكذلك قطع الطريق علي الدولة الدينية دون أن يعني ذلك استبعاد المكون الديني التاريخي والحضاري.

ومن ناحية أخري فإنه إذا صدقت النيات بصدد استعادة الوحدة الوطنية وتماسك النسيج الوطني المصري وهي صادقة فلابد من إدماج قيم المواطنة ومبادئها وحقوقها وواجباتها في النظام التعليمي ضمن مقرر يتضمن هذه المباديء وشرحها واستلهام القيم التي تدعو إليها وذلك لتمكين هذه الأجيال والأجيال التي تليها من تملك ثقافة المواطنة منذ نعومة أظفارها والاسترشاد بها في الممارسة العملية لدي بلوغها درجة النضج والوعي التي تؤهله للمشاركة في هموم وقضايا

الجماعة المصرية.

وفي هذا الإطار من الضروري إفساح المجال علي الصعيد الإعلامي الرسمي وغير الرسمي لحضور الرموز الدينية المسيحية جنبا إلى جنب مع الرموز الدينية الإسلامية واستلهام تلك التقاليد العريقة في الثقافة الشعبية المصرية لتجاور الأولياء الصالحين من المسلمين والقديسين من المسيحيين تلك الثقافة التي لم تميز بين أولئك وهؤلاء حيث تحتفل بموالدهم وتتبرك بزيارتهم وتوجد بين المسلمين والمسيحيين في طقوس الابتهاج والحزن علي حد سواء.

وإذا أضفنا إلى ذلك تأكيد حضور الدولة وأجهزتها المختلفة وليس الأمنية فحسب والاتجاه صوب توافق وطني يحظر المساس بعقائد المصريين ومعتقداتهم الدينية فربما يتضح ذلك الطريق نحو الوحدة الوطنية الذي ينبغي أن يكون الهاجس الأول لكافة الأطراف لأنه صمام الأمان في مسيرة مصر المحروسة.

تحديات الفوز والخسارة لبرلمان ٢٠١٠

لم يكن يشك أحد في فوز الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية مقاعد برلمان ٢٠١٠ في الانتخابات التشريعية، التي جرت عبر دورتين في ٢٨ نوفمبر الماضي و٥ ديسمبر الحالي، لا في الداخل ولا في الخارج، لا في أوساط المعارضة أو الناخبين أو المراقبين. وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة لا مجال للخوض فيها لأنها معروفة للجميع، أقصي ما كانت تطمح إليه المعارضة الرسمية وغير الرسمية التي قررت المشاركة في العملية الانتخابية هو الحصول علي تمثيل مقبول في البرلمان الجديد لن يمكنها بالطبع من إحداث تغيير كبير أو انقلاب في السياسة المصرية، ولكنه في كل الأحوال يكفل لها الحضور في مناقشة الشأن العام والسياسات الحكومية ويبقي عليها فاعلا سياسيا - إلى حين - في التطور السياسي العام في البلاد.

بيد أن نتائج الانتخابات اتخذت طابعا يقلص تمثيلية المعارضة الرسمية، ويفقدها المصداقية أمام جمهورها وأعضائها، ويعزز كفة القائلين بالمقاطعة وعدم المشاركة في

العملية الانتخابية ويؤكد فعليا احتكار الحزب الوطني لمقاليد العملية السياسية بمستوياتها المختلفة.

الأهم من ذلك أن نتائج هذه الانتخابات فيما يتعلق بالمعارضة قد تفتح الطريق لتفاعلات سياسية في البنية التنظيمية لأحزاب المعارضة القانونية، يمكنها أن تفضي إلى تعزيز تيار المقاطعة واليأس من المشاركة في العملية الانتخابية، وتصدع البنية التنظيمية لأحزاب المعارضة الذي يمكن أن يتمثل - إن عاجلا أو آجلا - في انفضاض بعض الأعضاء عن أحزابهم، أو انشقاق مجموعات عن هذه الأحزاب وظهور قيادات جديدة عبر تحميل القيادات الحالية مسئولية ما آلت إليه المعارضة في هذه الانتخابات، وجميع هذه التفاعلات ستذهب نتائجها إلى إضعاف وإرباك المعارضة وتقلص سطوتها علي جمهورها، ووضع المعارضة برمتها علي أبواب تغيير لا يمكن الجزم من الآن بما إذا كان سلبيا أو إيجابيا.

فضلا عن ذلك فإن نتائج هذه الانتخابات لا تقتصر فحسب علي إضعاف المعارضة والتشكيك في مصداقيتها، بل هي تؤثر علي السياسة في مصر عموما باعتبار هذه الأخيرة، وفي حدودها الدنيا مشاركة جميع المواطنين الأحرار في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، إن عبر صناديق الانتخاب أو عبر الانخراط في أحزاب ومشروعات سياسية تعكس مطالبهم وتطلعاتهم بطرق سلمية وقانونية.

ذلك أن نسبة من شاركوا في الإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات من الناخبين المقيدين لم تتجاوز في أفضل التقديرات الرسمية(٣٥٪) من عدد المقيدين في الجداول الانتخابية، إذا تجاوزنا النسبة التي تدعمها تقارير منظمات المجتمع المدني وهي١٥٪ من عدد المقيدين بالكشوف الانتخابية، وهذا يعني أن عدد من صوتوا في هذه الانتخابات يدور حول ثلث عدد المسجلين، وأما الثلثان الآخران من المواطنين المسجلين في كشوف الانتخابات، فقد بقوا في منازلهم ولم يذهبوا للجان الاقتراع ولم تفلح الدعاية الرسمية وغير الرسمية في حملهم علي المشاركة في

الاقتراع.

الحال أن هذه النسبة المرتفعة لغير المشاركين في العملية الانتخابية، والتي احتفظت بمواقعها عبر العديد من الانتخابات التي جرت في الفترة الأخيرة، تلقي بظلال كئيبة على مستقبل البلاد السياسي وتقلص التمثيلية عن المؤسسات التي تتشكل عبر الانتخابات.

وبرغم الخطاب الذي رافق العملية الانتخابية خاصة من قبل الحزب الوطني والحكومة فإن نسبة المشاركة لم ترتفع عن سابقاتها، وقد حظي هذا الخطاب بمفردات ومفاهيم وتراكيب لغوية لا يختلف حول مدلولها أحد في العاملين مثل التنافسية والشفافية والنزاهة والاحتكام للقضاء والقانون والبت في الشكاوي والتجاوزات والانتهاكات.. وغير ذلك من المفاهيم الحديثة والديمقراطية، ومع ذلك فإن هذه المفاهيم لم تستطع جذب الناخبين إلى حلبة المشاركة وكأن هذه المفاهيم هي مجرد لغة وكلام لا علاقة له بالواقع، وربما عزز من ذلك التجاوزات والانتهاكات التي ساقتها العديد من المنظمات والعديد من المراقبين في عدد كبير من الدوائر الانتخابية.

لم يكتف الخطاب الرسمي الذي رافق عملية الانتخابات باستعارة مفردات الحداثة السياسية وكأننا امتلكنا ناصية هذه الحداثة، بل عمدت الممارسة السياسية الرسمية المتعلقة بالانتخابات باقتباس أدوات الحداثة السياسية أيضا، أقصد الصندوق الزجاجي الشفاف والحبر الفوسفوري وجداول الناخبين المقيدين في الدوائر الانتخابية والتوكيلات لمندوبي المرشحين وتصاريح المراقبين المدنيين وبرغم الحبكة التي ميزت استعارة المفاهيم الحديثة والأدوات الشكلية للحداثة السياسية فإن مضمون ومحتوي العملية الانتخابية بل ونتائجها ظل بعيدا عن روح هذه الحداثة، وبمنأي عن جوهرها وتجلياتها العملية.

لقد عادت نتائج هذه الانتخابات بخطاب الإصلاح السياسي خطوات إلى

الوراء، إذ لم يعد بمقدور هذا الخطاب التبشير بالإصلاح في حدوده الدنيا، وأصبح هذا الخطاب يقف متناقضا مع التوجهات السياسية الحالية التي تعزز احتكار الحزب الحاكم للسياسة ومقاليد الأمور في جميع المستويات التشريعية والمحلية والرئاسية والتنفيذية، تلك السياسة التي جعلت من عملية الانتخابات مجرد أدوار معدة سلفا يقوم بها أصحابها وفق أجندة خاصة دون اكتراث بنتائجها، بل دون مبالاة بتداعياتها في المنظور المتوسط والمنظور بعيد المدي، أدوار مترابطة سياسيا وقانونيا وإعلاميا ودعائيا وكأن أصحابها قد أدوا هذه الأدوار مرارا وتكرارا ويعرفون تفاصيل أدوارهم عن ظهر قلب.

اللافت للنظر أن العديد من المسئولين قد أقروا بوقوع بعض التجاوزات والانتهاكات في العملية الانتخابية، ولكن تبرير وقوع هذه التجاوزات اتخذ شكلا غريبا وغير ملائم، فقد احتج بعض هؤلاء بأن التجربة جديدة، أي تجربة اللجنة العليا للانتخابات وأننا نتعلم ومازلنا في طور التجريب، وهذا التبرير يعتبر عملية الانتخابات كما لو كانت ألغازا تستعصي شفرتها علي المعرفة وأن دولة بحجم مصر ومكانتها وتاريخها بين الأمم لا تجيد إجراء مثل هذه العملية، وهو الأمر الذي يتناقض مع التاريخ البرلماني لهذا البلد في المنطقة، وحقيقة قيام بلدان صغيرة للغاية تكاد لا تري علي الخريطة بإجراء الانتخابات وإتقان هذه العملية تماما كتلك البلدان التي شهدت مولد الحداثة السياسية والقانونية بجميع أشكالها بل ولم يشك المسئولون في هذه البلدان من صعوبة تلك العملية، أي عملية الانتخابات.

لقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن مرحلة جديدة تماما في العمل السياسي رسمت معالمها بإحكام وبدقة هندسية فاقت كل التوقعات، أهم قسمات هذه المرحلة هو أن يحكم الحزب الوطني دون معارضة فاعلة، ودون اكتراث بمصداقيته في الداخل والخارج، ويبدو الأمر وكأن المعارضة أصبحت عبئا عليه لا طائل من وجودها، وأن الحزب الوطني قد دخل مرحلة القطيعة مع تلك المرحلة التي

سبقت، والتي كانت تضمن تمثيلا مقبولا للمعارضة، إذ يبدو الحزب وكأنه قد تخلص من تلك الضريبة التي كانت مفروضة عليه بحكم التوازنات واعتبارات المقبولية والمصداقية، وأنه في حل من تحمل تبعة هذه الاعتبارات منذ الآن.

إن إضعاف المعارضة وشرعيتها وتمثيلها يفتح الباب أمام حركات الاحتجاج غير المنظمة والتي لن تمر عبر القنوات الشرعية للمعارضة، لأن الفراغ الذي سيحدثه ضعف المعارضة ستشغله هذه الحركات، وليس هناك من ضمانات قانونية وديمقراطية تلبي مطالب هذه الحركات، وتتصاعد حينئذ احتمالات الصدام والتوتر.

من بين قسمات ومعالم هذه المرحلة الجديدة أيضا زوال الأوهام عن احتمالات التطور السياسي والإصلاحي في ظل الحزب الوطني، حيث قدم الحزب أفضل ما لديه، بل وربما أقصي ما لديه، وهو الأمر الذي سيحمل الكثير والعديد من الناشطين السياسيين علي صرف الأنظار عن الحوار مع الحزب الحاكم حيث يفقد الحوار جدواه ومصداقيته كذلك، وفي ذات السياق فإن أوهام الصفقات مع الحزب الوطني أو إمكانية عقد الصفقات الانتخابية وغير الانتخابية معه هي مجرد أضغاث أحلام لا علاقة لها بالواقع، فالحزب الوطني سعيد باحتكاره المسرح السياسي وفي غني عن الصفقات التي كثر الحديث عنها قبل إجراء الانتخابات.

لم يعد أمام المعارضة السياسية والقوي السياسية الرسمية وغير الرسمية سوي القضاء والمحاكم وملاحقة المجلس الجديد بدعاوي البطلان والإلغاء، وهي مسالك بطبيعتها طويلة ومعقدة وتحتمل التأويلات ما لم تحدث معجزة أخري لا يدري أحد متي وكيف تحدث، وحقيقة الأمر أن فوز الحزب الوطني علي هذا النحو قد أوجد معضلات سياسية شتي لا نعرف كيف تجد طريقها إلى الحل.

****

صورة العرب بعد الثورة التونسية

تزخر الثورة الديمقراطية في تونس بعديد من الدلالات والدروس والعبر التى تتجاوز النطاق الجغرافى الذى دارت فيه أحداثها ووقائعها لتكتسب قيمة وبعدا عربياً وإقليمياً بل ودولياً ودون مبالغة وكأن الأقدار قد شاءت أن تخفف من الإحساس العربى الجماعى باليأس وفقدان الاتجاه والعجز بعد نهاية مفجعة لعام ٢٠١١ مصرياً وعربياً.

ويستطيع القول بقدر ما من الثقة أن الثورة الديمقراطية في تونس قد أودت بحياة عدد كبير من المفاهيم والمقولات والمدركات الواعية وغير الواعية، وتلك التى تقف وراءها النوايا الحسنة أو النوايا السيئة والمتعمدة والمقصودة، فقد عصفت هذه الثورة بمفهوم «الواقعية» الذى تم الترويج له بإمعان خلال السنوات الماضية، والذى انصرف حصرا إلى ضرورة قبول الواقع القائم وتزيين التكيف معه اقتصادياً وسياسياً، رغم إعادة هيكلته لغير صالح الفقراء والمعوزين من الجماهير، هذه الواقعية التى أصبحت ترى في الفقر والفقراء قضية تخص الأمن والنظام العام والاستقرار بأكثر مما تخص السياسة والمعادلات السياسية المطبقة في الواقع، بل وأصبح الفقراء في منظور هذه الواقعية «فوائض بشرية» لا يدرى أحد كيف يمكن التخلص منها عالمياً بعد استنفاذ مجالات التوسع والهجرة، بل وأصبحت حلول ومعالجات الفقر فردية أى يتولاها كل شخص بمفرده بالرغم من الطابع الاجتماعى والسياسى لظهور الفقر.

لقد كشفت الثورة الديمقراطية التونسية عن بؤس القول بعجز المعارضات وقصورها وضعفها وعدم قدرتها على قيادة الثورة والاحتجاجات الشعبية، لقد أكدت الثورة الديمقراطية في تونس إمكانية وقوع الثورة دون تنظيم طليعى أو غير طليعى حزبى أو غير حزبى، ذلك أن التطور المعاصر في العالم وفى عالم الإنترنت والمحمول على نحو خاص قد مثل على نحو أو آخر «هيئة أركان الثورة» فقد

تكفلت مواقع الفيس بوك والتويتر وتقنية الفيديو المحمول نقل الصور والوقائع أولاً بأول بالصوت والصورة وكذلك الرسائل المتبادلة ومواعيد التجمعات والتظاهرات والشعارات التى سيرفعها المتظاهرون وأماكن هذه التجمعات وخلقت بذلك شبكة اتصالات مؤمنة بعيدة عن سطوة النظام التونسى البوليسى وقبضته لأن «مناضلو الإنترنت» استخدموا أسماء حركية ولم يستخدموا أسماءهم الحقيقية، «كنا في النهار نقود المظاهرات في الشوارع وفى الليل نجلس أمام شاشات الكمبيوتر» هكذا صرح أحد مناضلى الإنترنت لجريدة لوموند الفرنسية.

وقد عزز من ذلك أن هذه الشبكات قد عرفت طريقها إلى تونس منذ عام ٢٠٠٤ واتسع استخدامها وبلغ أوج قوته في عام ٢٠٠٩، وقد تمكن مناضلوا الإنترنت من الشباب التونسى من تصوير قائمة بأسماء ٢٧٣,٠٠٠ ألف شخص مسجلين كأصدقاء للرئيس التونسى الهارب والذى كان له صفحتان على موقع الفيس بوك قام أحد العاملين بإخفائهم لدى إعلان هروب الطاغية.

لقد أظهرت قوة المدونين التونسيين وتنظيم اتصالاتهم قدرتهم وقدرة الفضاء الإلكترونى على تحويل الهامش إلى مركز، فالحادث الذى وقع في سيدى بوزيد واحتراق محمد البوعزيزى في أقصى الهوامش التونسية انتقل وفى لمح البصر إلى المركز بل وإلى العالم، ومن ثم يمكن القول أن التاريخ لا تصنعه بالضرورة المراكز المدنية والبؤر الحضارية بل أيضاً الأماكن الهامشية والمنسية.

ولا يعنى ذلك بحال التقليل من أهمية المعارضة ممثلة في الأحزاب السياسية المعترف بها قانونياً أو تلك التى كانت غير معترف بها في وقت سابق أو منظمات المجتمع المدنى وبصفة خاصة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان أو الاتحاد التونسى للشغل أو الشخصيات السياسية المعارضة تاريخياً لنظام بورقيبة وبن على على حد سواء فجميع هذه الأحزاب والشخصيات والمنظمات كان لها دورها في الثورة وخلقت نضالاتها تقاليد وممارسات تعزز من مناخ المعارضة والتغيير، ولكن الجديد

هو دخول تلك التقنيات الجديدة على الخط وحسن استثمارها واستخدامها لصالح توسيع الاحتجاجات وتنظيمها وتوجيهها.

لقد عززت الثورة الديمقراطية في تونس بطابعها السلمى وصلتها الوطيدة بمتغيرات العصر وطبيعته وتحضرها وانضباطها التنظيمى من عملية إعادة بناء صورة العربى في أذهان الرأى العام الغربى والعالم الخارجى، فقد دأبت العديد من الدوائر الإعلامية والدبلوماسية والسياسية على توجيه الاتهامات للعرب ضمناً تارة وصراحة تارة أخرى بأنهم شعوب ترضخ للاستبداد والعبودية وأنهم يتميزون بالجبن والخوف والعجز عن تغيير الأمر الواقع وأنهم لا ينشدون بالضرورة المثال الديمقراطى القائم على الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان وأنهم غير قادرين على الانخراط في منظور للتغيير السلمى الديمقراطى على غرار ما وقع في شرق أوروبا مع نهاية العقد التاسع وابعاشر من القرن العشرين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دوائر عديدة بحثية وسياسية كانت تفسر عزوف العرب عن الانخراط في التغيير استناداً إلى القول بتعارض القيم الديمقراطية الغربية والإنسانية مع مبادئ وأحكام الإسلام.

لقد أكدت الثورة التونسية عدم صحة هذه الأحكام وأظهرت للعالم قدرة الشعب العربى التونسى على الانخراط في منظور ديمقراطى سلمى للتغيير وبناء نظام جديد يحترم الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان وكرامته وتجنب إقصاء بعض الفئات أو تهميش الأخرى وأن تشمل المساواة الجميع بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية والعقائدية ودياناتهم وثقافاتهم.

وإذا كانت الثورة الديمقراطية في تونس قد تساهم في تحرير الرأى العام الغربى والعالمى من تلك الصورة السلبية التى وقع في أسرها عن العربى فهى بالتأكيد أى الثورة التونسية – سوف تحرر العرب أنفسهم من تداعيات تلك الصورة المرسومة خارجياً عنهم والتى تسللت إلى عقولهم وشخصياتهم، فبمقدور الشعوب العربية

أن تطمئن إلى قدرتها على تقييم الأمور واستخلاص الدروس والعبر والقدرة على التطلع إلى المستقبل.

من ناحية أخرى فإن الثورة الديمقراطية التونسية قد أسهمت دون منازع في توسيع هامش الاختيار أمام الشعوب العربية والإسلامية، فحتى وقوع الثورة التونسية كان المأمول والمتوقع والمتخيل يقف عند حدود الاختيار الإسلامى والثورة الإسلامية إن باستلهام نموذج الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو نموذج مقارب لذلك، أما الآن فقد طرحت الثورة منظوراً ديمقراطياً وإنسانياً وكونيا للتغيير السلمى وإعادة بناء مؤسسات ديموقراطية وإعادة توزيع الثروة بعيداً عن روح المافيا التى كان يدير بها البلاد الرئيس المخلوع، نمط جديد للثورة المدنية السلمية الديمقراطية يخلق ويؤمن التوازن بين متغيرات وروح العصر الحديث في أكثر جوانبه إيجابية وبين الخصوصية الوطنية والمحلية.

لقد جمعت الثورة التونسية في وقت واحد بين روح العصر والخصوصية التونسية العربية، بين التغيير وتجنب الانتقام والاجتثاث، بين التواضع والطموح، بين الروح الثورية والتلاؤم مع متطلبات الواقع وضروراته، وهى خصائص إن اجتمعت في ثورة واحدة فإنها كفيلة بتحقيق أهدافها وأهداف أبنائها، لقد كشفت الثورة حقيقة المواقف الأوروبية والفرنسية خاصة إزاء نظام بن على والمراهنة على مثل هذا النظام على أساس أنه لا هو نظام ديموقراطى ولا هو نظام ديكتاتورى بل نظام متسلط« وأنه يقف حائلاً دون وصول الإسلاميين إلى الحكم، رغم علمهم أن وصول هؤلاء إلى الحكم في بلد كتونس مستحيل نظراً لترسيخ العلمانية في هذا البلد ولأن العلمانية إحدى القيم التى تحظى بإجماع وطنى في تونس مثلها في ذلك مثل النظام الجمهورى ومساواة المرأة بالرجل، لقد تأكد الآن بما لا يدع مجالاً للشك زيف هذه الصورة التى تمكن نظام بن على من ترسيخها لدى بعض الدوائر الغربية.

قد يكون من الصعب القول بأن الثورة التونسية تقدم نموذجاً عربياً للثورة لأن

النموذج أيا كان ينطوى على اختزال للواقع المعقد المتشابك والمتداخل والذى قد يستعصى على النمذجة، كما أنه من ناحية أخرى يصعب القول بوجود مثل هذا النموذج الثورى، فلكل واقع وشعب ودولة خصوصيتها وتفردها وأساليبها في صياغة ثورتها وآليات وكيفيات هذه الثورة ورغم ما يجمع بين الشعوب والدول العربية من روابط وتشابهات بنائية فإن هناك من ناحية العديد من الاختلافات والخلافات في الثقافة وطبيعة نظام الحكم وطبيعة التقاليد السياسية والقيم، ومع ذلك فإن الثورة التونسية قدمت للعالم العربى دليلاً ثورياً ونموذجاً استرشادياً يمكن الاقتباس منه في تشكيل التركيبة الثورية الممكنة في كل حالة على حدة.